السلطة الفلسطينية تكثف تحركاتها الدبلوماسية لضمان دور أمني إقليمي ودولي في غزة :

«الرباعية» بحثت خطة الانسحاب الإسرائيلي .. والأمم المتحدة تؤكد أن «خارطة الطريق» الحل الوحيد

■ عواصم/وكالات الأنباء

تواصل السلطة الفلسطينية تحركاتها الدبلوماسية لضمان دور أمني إقليمي ودولي في قطاع غزة بعد الانسحاب المرتقب لجيش الاحتلال الإسرائيلي من القطاع، حيث بدأ رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع أمس محادثات في عمّان مع المسؤولين الأردنيين حول المبادرة المصرية والمراحل التي قطعتها والدور الذي يمكن أن يقوم به الأردن في المرحلة القادمة بالنسبة لتدريب الشرطة الفلسطينية.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني قد زار القاهرة وأجرى محادثات مكثفة مع القيادة المصرية في الجوانب المتعلقة بالمبادرة المصرية وآليات تطبيقها.

وفي غزة أعلنت مصادر سياسية فلسطينية أن قريع سيلتقي الأحد القادم برام الله مساعد وزير الخارجية الأمريكية المكلف بشؤون الشرق الأوسط وليام بيرنز.

وأوضحت المصادر الفلسطينية أن المباحثات ستتناول الأوضاع الحالية في الأراضي الفلسطينية وخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي لانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة والقضايا المتعلقة بـ «خارطة الطريق».

وأجرى المسؤول الأمريكي محادثات أمس مع وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم تناولت موضوع الانسحاب الإسرائيلي المرتقب من غزة.

وكان بيرنز قد صرح أمس بأن الولايات المتحدة تدرك الصعوبات التي يمكن أن تراقق انسحاباً إسرائيلياً من قطاع غزة، لكنها تريد مع ذلك انتهاز الفرصة المتاحة للتسوية.

وذكر في القدس المحتلة أمس أن جيش الاحتلال الإسرائيلي أعد خطته للانسحاب من قطاع غزة، التي يفترض أن يقدمها اليوم إلى وزير الدفاع شاؤول موفاز ليوافق عليها.

وتنص الخطة التي أطلق عليها اسم «وهج سماوي» على إقامة قواعد جديدة داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م المحتلة بدلاً من تلك التي ستنسحب من قطاع غزة ونقل القوات الإسرائيلية التي تتألف من لواءين وعدد من الألوية، أي ما يعادل فرقة كاملة تضم حوالي عشرة آلاف رجل.

وفي واشنطن اجتمع صائب عريقات، وزير شؤون المفاوضات الفلسطيني، مع كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، على هامش اجتماع مع وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي في واشنطن الليلة قبل الماضية.

وطلب عريقات من باول خلال الاجتماع دعم الولايات المتحدة للمبادرة المصرية - الأردنية المشتركة لتوفير مساعدات لخطة إقامة انتخابات فلسطينية عامة.

كما أعرب عن أمله في أن تمارس واشنطن مزيداً من الضغوط على إسرائيل لوضع حد للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإحياء «خارطة الطريق».

وطلب عريقات من واشنطن دعم جهود مصر والأردن لتدريب قوة فلسطينية من (٣٠) ألف شرطي لحفظ الأمن بعد الانسحاب الإسرائيلي الذي من المفترض أن يبدأ في ربيع عام ٢٠٠٥م من قطاع غزة.

وقال الوزير الفلسطيني : لقد طلبت من كولن باول مساعدتنا لكي توقف إسرائيل نشاطاتها الاستيطانية، مضيفاً : إن الفلسطينيين مستعدون تماماً لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في أراضيهم.

وبحثت اللجنة الرباعية الدولية حول الشرق الأوسط صباح أمس في اجتماعها في طابا على الحدود المصرية مع قطاع غزة الانسحاب الإسرائيلي ودور مصر في هذا الإطار.

وتتولى اللجنة الرباعية - الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة - رعاية «خارطة الطريق» التي تنص على إقامة دولة فلسطينية على مراحل عام ٢٠٠٥م، والتي بقيت حبراً على ورق حتى الآن.

وشارك في الاجتماع مساعد وزير الخارجية الأمريكي المكلف بشؤون الشرق وليام بيرنز، والمبعوث الخاص لوزارة الخارجية الروسية لتسوية النزاع في الشرق الأوسط الكسندر كالوغين، والمبعوث الأوروبي إلى الشرق الأوسط مارك أوتي، ومنسق الأمم المتحدة للشرق الأوسط تيري رود لارسن .

وأفادت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن الاجتماع بحث سبل استئناف عملية السلام في ضوء المقترحات المصرية المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة.

وقد اقترحت القاهرة إرسال بين (١٥٠ و٢٠٠) ضابط شرطة لتدريب قوة فلسطينية من (٣٠) ألف شرطي تكلف بحفظ الأمن بعد الانسحاب الإسرائيلي المرتقب اعتباراً من مارس ٢٠٠٥م.

وحدد مسؤول أمني فلسطيني احتياجات قوات الأمن الفلسطينية من المعدات والمستلزمات الأمنية والعسكرية لضبط الأوضاع في حال انسحبت إسرائيل من قطاع غزة، مشيراً إلى أن هناك جاهزية غير كافية.

وقال اللواء صائب العاجز، قائد الأمن الوطني الفلسطيني في المنطقة الشمالية لقطاع غزة، لوكالة (فرانس برس) : إن القوات الفلسطينية - وهي بمثابة الجيش - بحاجة إلى الكثير من المستلزمات والتجهيزات الأمنية والعسكرية وكل المظاهر التي تؤدي إلى الأمن.

وأشار إلى أن هذه التجهيزات، خصوصاً أجهزة الاتصال والمعدات العسكرية والذخائر والأسلحة، بما في ذلك استعادة الأسلحة التي صادرها الجيش الإسرائيلي في الانتفاضة الحالية التي اندلعت في سبتمبر ٢٠٠٠م.

وأوضح أن هناك ضرورة قصوى لإعادة بناء المقار والمراكز الأمنية التي دمرتها القوات الإسرائيلية.

ودمر الجيش الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة غالبية المقار الأمنية والتابعة للشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية، سواء بالقصف الجوي والبري أو عمليات الهدم والتجريف.

ورداً على سؤال حول مدى جاهزية القوات الفلسطينية لاستلام المناطق المتوقع أن يتم الانسحاب الإسرائيلي منها في القطاع وضبط الوضع، قال العاجز : هناك جاهزية متواضعة وغير كاملة، وإذا تم الانسحاب دون توفر التجهيزات والإمكانات اللازمة سيكون ضعفاً وخللاً في ضبط الوضع.

وأكد أن (٢٠) كتيبة تضم (٤٠٠) من عناصر الأمن الوطني يتلقون حالياً سلسلة من التدريبات المختلفة على أيدي ضباط فلسطينيين.

من جهة أخرى أكد كيرن بريندر غاست، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، أن «خارطة الطريق» تبقى الحل الوحيد الذي يسمح فعلياً بتحقيق التطلعات الوطنية للفلسطينيين والإسرائيليين.

وقال بريندر غاست أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك : إن تطبيق «خارطة الطريق» متوقف، وفي الواقع لم يبدأ على الإطلاق، لكنها - «خارطة الطريق» - تبقى الحل الوحيد الذي يمكن أن يلبي فعلياً التطلعات الوطنية للفلسطينيين والإسرائيليين معاً.

وتنص «خارطة الطريق»، التي أعدتها اللجنة الرباعية - الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة - على عملية تسمح بالتوصل على مراحل إلى وجود دولتين هما فلسطين وإسرائيل تعيشان بسلام وأمن جنباً إلى جنب.

وقال بريندر غاست خلال الجلسة العلنية الشهرية لمجلس الأمن الدولي المخصصة حول الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة : إن الحوادث التي جرت الشهر الماضي برهنت من جديد على الحاجة الملحة لسكان الشرق الأوسط إلى حل سياسي للنزاع الطويل بينهم.

وأكد بريندر غاست، الذي يرأس الإدارة السياسية في الأمم المتحدة، أن العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن أن تجلب الأمن الحقيقي الذي لا يمكن أن يأتي سوى من تسوية تفاوضية.

وبدأت تحركات للمتطرفين الصهاينة لتعطيل الانسحاب المرتقب من غزة، حيث أصدر حاخامات في مستوطنة يهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمس مرسوماً دينياً يحرم على الجيش والشرطة الإسرائيلية إخلاء مستوطنات.

وقال الحاخامات الذين اجتمعوا مساء أمس في مستوطنة (معالي أدوميم) في شرق القدس المحتلة : إنه لا يحق لأحد المشاركة في إخلاء مستوطنة في أرض إسرائيل بحدودها التوراتية، سواء أكان مدنياً أو شرطياً أو عسكرياً.

وأدان الحاخامات خطة الفصل التي اقترحها رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وتنص على الانسحاب من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات اليهودية الـ (٢١) فيها وأربع مستوطنات معزولة في الضفة الغربية.

يشار إلى أن لجنة الحاخامات هذه، التي تضم حاخامات الصهاينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م والمحتلة عام ١٩٦٧م، كانت قد قامت عند توقيع اتفاقات أوسلو حول الحكم الذاتي الفلسطيني عام ١٩٩٣م، بحملة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين الذي اغتيل عام ١٩٩٥م على أيدي متطرف يميني لأنه خان الشعب اليهودي عبر توقيع اتفاقات تعرض سلامة أرض إسرائيل التي منحها الله للشعب اليهودي للخطر.

وفي أكتوبر ٢٠٠٢م تسببت اللجنة بفضيحة عبر دعوة جنود إسرائيليين إلى رفض إطاعة الأوامر التي تطلب منهم إخلاء مستوطنات عشوائية.

وحين تعهد شارون خلال قمة العقبة بالأردن بتفكيك مستوطنات عشوائية، نشرت اللجنة بياناً في الرابع من يونيو الجاري وصف الأمر بطرد يهود من أراضيهم بأنه إجرامي وغير أخلاقي.

محاذير غزة !

عبدالملك السلال

■ على أكثر من صعيد تجرى اتصالات ومشاورات مكثفة بين مصر والفلسطينيين والولايات المتحدة وإسرائيل لضمان تنفيذ مبادرة الأمن في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي .

وتشير الوقائع إلى أن موافقة السلطة الفلسطينية على الدور المصري في قطاع غزة والذي قد يمتد ليشمل « الضفة الغربية» ينبع من رغبتها في تحريك الوضع المسدود ومن حاجتها لدور مساعد يحرك الجمود الراهن الطاغي على الساحة السياسية ، لأن إسرائيل في الأساس بددت كل الخيارات الأخرى وفضلت التعامل مع أوهامها بدل التعامل مع الحقائق على الأرض..وإذا كان الانسحاب من غزة سيحصل فإن الفلسطينيين في نهاية المطاف سيتسلمون المناطق المحررة ، وبالتالي فإن التعامل مع هذا الدور سواء كان مصرياً أو أردنياً فإنه لن يصمد طويلاً .

وعلى أي حال فقد طلبت مصر موافقة القيادة والسلطة الفلسطينية لتتمكن من القيام بدورها في حين أن اجتماعا للفصائل الفلسطينية كافة في القاهرة يهدف إلى بلورة توافق تام على دورها المنتظر لتبديد أية انتقادات بعد أن برزت مخاوف لدى فصائل المقاومة وهذا أمر طبيعي ، حتى السلطة الفلسطينية التي أبدت موافقتها الصريحة لديها أيضاً اعتبارات ، ليس ضد مصر وإنما لأنها كما في كل مرحلة ترغب في التعرف على المرحلة التالية ، فالتجربة مع الإسرائيليين منذ أوسلو لم تبن سوى الشكوك ، كما أن شارون وعصابته واضحان في عدم اعترافهما بوجود الطرف الآخر الفلسطيني..والأفضل في هذا الصدد أن لا تكون الصيغة لأي دور مصري محددة من الجانب الإسرائيلي ، فشارون يبحث منذ مدة عمن يلقي عليه أعباء الكيان المحتل بعد أن فشل في تجنيد أطراف فلسطينية للقيام بالمهمات التي ينفذها الجيش الإسرائيلي.

وهكذا وجد شارون ضالته في « فك الارتباط» التي تعني الانسحاب من غزة ، إذ أنه يعرض «الجزرة» التي يستحسنها الجميع طالما أنه ينوي الانسحاب « طوعاً» من أرض محتلة ، لكنه يعرض في الوقت ذاته « العصا» التي لا يوافقه فيها أحد عملياً لأنه يريد الانسحاب لمصلحة فوضى يساهم في صنعها ويتلاعب بها ولا يريد تسليم المناطق التي يخليها لسلطة فلسطينية يزعم أنه لا يعترف بها ، وهي السلطة التي حاربها بكل جبروت لأبادتها ودفنها.

ومع إخفاق الجنرال الليكودي شارون في تحقيق هدفه ، فإنه يعرف جيداً بأن السلطة الفلسطينية لا تزال موجودة ولو كانت ضعيفة ، إلا أنه يبني خططه على أساس أنها خارج أي لعبة ، ومن هنا كان لابد من استدعاء الدور المصري بالرغم من عدم تحمس القاهرة للمبادرة في بدايتها وقبل أن ترمي واشنطن بكل ثقلها في هذا المسار ، ويبدي الأوروبيون دعما ملحوظاً.

والأكيد أن وحشية إسرائيل المبرمجة في رفح ساهمت في حسم التردد المصري ، في أعقاب تمرير الإدارة الأمريكية لقرار في مجلس الأمن ضد إسرائيل..مع ذلك لابد للدور المصري من ضمانات صلبة ، وإذا كان جورج بوش وشارون هما مصدر هذه الضمانات فمن الصعب جداً طمأنت أي طرف إلا أن يستطيع العمل من دون مفاجآت سيئه ، والواقع أن جميع التحركات إقليمياً ودولياً تدور في هامش خطة شارون للانسحاب من غزة ، وهو يتطلع بالتزام أطراف أخرى بقواعد لعبته التي يعارضها المستوطنون اليهود في القطاع.

والمعلوم كذلك أن « خطة الانسحاب» قابلة للتعديل في أي وقت ومن عدم وضوح خطوطها فهي تطرح حينا بانسحاب كامل من غزة ، وحيناً آخر بانسحاب جزئي ، ثم بانسحاب على مراحل مع بند آخر يتمسك بدخول قوات إسرائيلية إلى غزة في أي وقت « بدواع أمنية».

كما أن خطة الانسحاب تطرح في كل الأحيان على أساس احتلال غير معروف النهاية للضفة ، وقضم أجزاء منها فضلاً عن اعتماد جدار الفصل العنصري حدوداً شبه نهائية مع كل ما ابتلعه من أراض في طريقه.

ولكي يتحقق النجاح للمبادرة المصرية في غزة ويكون مجدياً ، يتوجب على حكومة شارون التخلي عن سياستها الراهنة وعلى أن يندرج انسحابها من القطاع ضمن « خارطة الطريق» باعتباره من وجهة النظر الفلسطينية مدخلا حقيقيا إلى مرحلة تفاوض إلى التسوية الشاملة والسلام الحقيقي الذي يستند لقرارات الشرعية الدولية.

مؤشراته تصاعد العنف .. وبغداد في حالة طوارئ

العراق على أعتاب أحداث ساخنة مع اقتراب موعد نقل السلطة

متابعة/ عبدالملك محمد

□ .. يتزايد اقبال العراقيين على شراء المواد الغذائية وتخزينها مع اقتراب موعد نقل السلطة المنقوصة من قوات الاحتلال إلى الحكومة المؤقتة برئاسة علاوي نهاية الشهر الحالي وهو الذي تلقى تهديدا امس من مصعب الزرقاوي بإغتياله.

ومع تصاعد مأيشبه حالة الطوارئ في بغداد من انتشار كثيف لقوات الشرطة العراقية وقوات الاحتلال الامريكي يتوقع معظم العراقيين أحداثا ساخنة خلال الأيام المقبلة بدأت وتائرها بتصاعد أحداث المواجهات والاشتباكات في أكثر من محور داخل بغداد اسفرت اجمالا عن مقتل ثلاثة جنود امريكيين وعشرات من الشرطة العراقية في هجمات انفجارات جنوب بغداد في بعقوبة والرمادي وخارج مدينة الفلوجة التي شهدت اسقاط مروحية أباتشي وتدمير عدد من الآليات ومعارك مع القوات الامريكية قبل أن يتوصل الأطراف إلى اتفاق يتم بموجبه سحب القوات الامريكية إلى مواقعها السابقة وتعهد ضابط سابق بالأمن مجددا داخل مدينة الفلوجة.

وفي الوقت الذي أكد فيه كولن باول وزير الخارجية الامريكي بأن مهمة بلاده لن تنتهي بتسليم السلطة الابعاء القادم ٣٠ يونيو سرت شائعات في الاوساط العراقية مفادها بأن الفوضى ستعم بغداد وستحدث عمليات نهب مماثلة لتلك التي حدثت بعد سقوط العاصمة ونظامها السابق في أبريل من العام المنصرم ورغم التطمينات الحكومية فإن هناك نوعا من الخوف يصحبه توتر لدى المواطن العراقي.. لاسيما بعد أن أعلن أبو مصعب الزرقاوي تهديده لرئيس الحكومة المؤقتة اياد علاوي بالاغتيال .. فيما تعهد باستئصال شأفة من اسماهم بالارهابيين الذين يزعزعون الاستقرار في العراق ،، مؤكدا العزم على المضي قدما من أجل إعادة اعمار العراق والحرية والديمقراطية والعدالة.

وقال الزرقاوي في شريط يحمل ما يعتقد أن صوته على موقع في شبكة الانترنت موجها كلامه لاياد علاوي (لقد نجوت عدة مرات من دون أن تدري من كمائن منظمة نصبناها لك لكننا نتعهد بالمضي إلى آخر الطريق حتى تلقى مصير عزالدين سليم رئيس مجلس الحكم الانتقالي الذي أغتيل في انفجار سيارة مفخخة في ١٧ مايو الماضي.

ويأتي هذا التهديد في الوقت الذي بدأ فيه رئيس الحكومة العراقية المؤقتة مع عدد من الوزراء بوضع خطة لاستعادة الأمن ، تبدو مع تصاعد وتيرة العنف بأن تطبيقها سيكون صعبا .. إذ يتوقع بعد أن لجأت الادارة الامريكية لدواع انتخابية قادمة إلى استراتيجية التعاطي مع الازمات بدلا من حلها..ويلاحظ أن الخوف والقلق في بعض المؤسسات الحكومية بعد ورود تعليمات لمواجهة أحداث متوقعة ، وقال حسن العبيدي الموظف في وزارة الصحة أن مستشفى الكندي الذي يعمل فيه ابلغه بالغاء كل الاجازات مطلع الشهر المقبل في حين ذكرت الدكتورة حنان عبدالحسين في مستشفى اليرموك ببغداد أنها اضطرت إلى الغاء خطة السفر إلى الشمال للاصطياف في يوليو وبعدما ابلغت باعلان حالة طوارئ في المستشفى مطلع الشهر ذاته..وعلى العكس من ذلك قالت بشرى صالح الموظفة في وزارة التربية ستتمتع باجازة شهر بعد خفض عدد موظفي الوزارة إلى أقل من الربع في شهر يوليو لتحاشي الخسائر البشرية نتيجة التفجيرات بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة.

وقالت صحيفة المشرق اليومية أن المصارف لجأت إلى اخفاء ارصدتها المالية والعينية في أماكن آمنة واضطرت شركات عراقية وأخرى عربية واجنبية إلى زيادة عدد حراسها.

من جهة أخرى فقد انتشر افراد الشرطة والدفاع المدني بكثافة في الشوارع منذ بداية هذا الاسبوع وفق خطة وضعتها لجنة وزارية في اجتماعات حضر بعضها بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع الامريكي الذي زار العراق الاسبوع الماضي والجنرال جون أبو زيد قائد عمليات المنطقة الوسطى والجنرال ريكاردو سانشيز قائد قوات التحالف في العراق..وفي بروكسل تدرس الناتو حاليا الطلب الذي قدمه رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي لتدريب ضباط شرطة والحصول على مساعدات فنية لبلاده.

وقال المتحدث باسم الناتو جيمس اباتشوراي طلب رئيس الوزراء مساعدة الناتو ، مركزا على التدريب ومساعدات فنية أخرى ، ولكن ليس تدريب القوات العسكرية.

وسيبحث زعماء الناتو هذا الطلب خلال قمتهم التي ستعقد في اسطنبول بتركيا يومي ٢٨و٢٩ يونيو الجاري.

وتشارك ١٦ من بين ٢٦ دولة عضو في الناتو بقوات في العراق ، وان منظمة الناتو نفسها تقدم مساعدات لوجستية للفرقة التي تقودها بولندا في العراق.

adv